جاهزية الجامعات العراقية للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة
"دراسة حالة في جامعة الأنبار"*

أ. د. رعد عبد الله الطائي **م. م. عبد السلام علي حسين**

كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد

جمهورية العراق

الملخص:

اهتم البحث بالمراجعة النظرية للاعتماد الأكاديمي ولضمان الجودة في مجال التعليم العالي، كما اهتم بتحليل تجربة ونتائج التقويم لكليات إحدى الجامعات العراقية لفحص أهليتها للحصول على الاعتماد الأكاديمي وفقًا لمحاور الاعتماد لاتحاد الجامعات العربية. وتمثلت أهداف البحث في عرض ومناقشة الأطر النظرية المفاهيمية والفكرية للاعتماد الأكاديمي والتوجهات الأخرى المناظرة له وبوجه خاص ضمان الجودة في التعليم العالي. ويهدف البحث إلى تحليل وعرض مستوى التطور واتجاهات ممارسة الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في العراق، والشوط الذي قطعته والخصائص المميزة لتجربته. بالإضافة إلى تناول عملية الفحص والتقويم لأغراض الاعتماد الأكاديمي المؤسسي لإحدى الجامعات العراقية (جامعة الأنبار كحالة دراسية)، وبيان ما تفرزه تلك الممارسة من نتائج على المستوى العام للممارسة بحد ذاتها وعلى المستوى الخاص للجامعة موضوع الفحص والتقويم. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود تداخل بين مفهومي الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي على المستوى المفاهيمي النظري وعلى مستوى الممارسة والتطبيق، وأن تجربة العراق الحقيقية في مجال الاعتماد الأكاديمي برزت بعد عام 2003، وتتركز على الحصول على الاعتماد الأكاديمي من خارج العراق من منظمات إقليمية ودولية مرموقة، وأن تجربة جامعة الأنبار في تقويم أهلية كلياتها للحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي تميزت في العديد من الجوانب وأرست ركائز للتحسين والتطوير وتأهيل كلياتها للحصول على الاعتماد الأكاديمي رسميًا في المستقبل.

المقدمة:

يعد التعليم العالي ركيزة أساسية يحتاجها بناء المجتمع في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، لاسيما في ظل تطور المجتمعات باتجاه اقتصادات المعرفة. ومع التطورات التي شهدها العالم المعاصر شهدت خدمة التعليم العالي تطورات وتغييرات غير مسبوقة، منها الطلب العالي على هذه الخدمة في مختلف أنحاء العالم، الذي رافقه توسع في منظمات التعليم العالي الخاص. واشتداد المنافسة بين المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات التي ساهمت في ظهور أنماط جديدة من أساليب تسليم خدمة التعليم العالي وتغيير طرائق التدريس، لأجل ظهور أنماط جديدة من المنظمات التعليمية. وقد آثار ذلك جدلاً، خاصة حول مصداقية نظم التعليم العالي، لاسيما مع التوسع الكبير للقطاع الخاص واشتداد المنافسة في ظل العولمة، بالإضافة إلى تصاعد موجة الانتقادات

* تم تسلم البحث في ديسمبر 2012، وقُبل للنشر في أبريل 2013.

حول كفاءتها والقيمة الحقيقية والأهلية للبعض منها، ناهيك عن عدم مواكبة البعض الآخر للتطورات المستجدة في العالم، سواء أتعلق ذلك بمجال ثورة المعلومات والاتصالات أم بالمجالات المعرفية. ومن إفرازات ذلك الجدل وتلك الانتقادات تزايد الحاجة إلى نظم لفحص وتقويم المؤسسات التعليمية والبرامج التي تقدمها بما يعطي الضمان للمستفيدين – والمجتمع عمومًا – بأهلية تلك المؤسسات وأنشطتها من حيث استيفائها لمستوى مقبول من الجودة في ظل معايير ومتطلبات متفق عليها. ومن هنا برزت أهمية ودور نظم الاعتماد الأكاديمي وتزايدت في مختلف دول العالم. كما ظهرت اتجاهات أخرى لتطبيق أنظمة ضمان الجودة في مجال التعليم العالي. وفي ظل ذلك برزت الحاجة في المؤسسة التعليمية – التي تبحث عن الرصانة والمصداقية والقبول المجتمعي لها وزيادة تنافسيتها – لاختيار نظام الفحص والتقويم الملائم لها، والسعي لتأهيل نفسها وبرامجها للحصول على الاعتماد الأكاديمي و/ أو ضمان الجودة لها وللبرامج التي تقدمها.

وفي العراق فإن توجه المؤسسات التعليمية في مجال التعليم العالي للحصول على الاعتماد الأكاديمي و/ أو ضمان الجودة لها وللبرامج التعليمية التي تقدمها – أصبح ضرورة في ظل ما واجهته من انعكاسات سلبية تجاهها منذ مطلع التسعينيات من هذا القرن للظروف التي مر بها العراق. لكن تجربة العراق ومؤسساته المختلفة في مجال التعليم العالي – في هذا المجال التي بدأت بعد عام 2003 – لا تزال فتية وبحاجة للدعم والإغناء والتطوير. ويأتي هذا البحث في ذلك السياق حيث يستهدف تأطير الجانب النظري المعرفي والفكري لموضوع الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي، بالإضافة إلى تناول تجربة العراق في ذلك المجال، والقيام بالتطبيق العملي لتقويم وفحص أهلية إحدى الجامعات (كحالة دراسية) للحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي أو العام. وقد اعتمد البحث في مجال التطبيق على الأدلة الصادرة عن اتحاد الجامعات العربية في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة مع التكيف الذي أجرته الجامعة المعنية لأدلة الفحص والتقويم الخاصة بها.

وتضمن البحث ثلاثة مباحث انصب الأول على الخلفية النظرية للبحث، وانصب الثاني على منهجية البحث، وانصب الثالث على الجانب العملي وختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات التي انتهى إليها.

1- الإطار النظري:

1-1- مفهوم الاعتماد الأكاديمي وتطوره:

الاعتماد الأكاديمي Accreditation في مفهومه الأساسي عبارة عن اعتراف بأهلية مؤسسة أو برنامج دراسي للتعليم العالي. وهذا الاعتراف أو التصريح بالأهلية يقوم على أساس توافر حد أدنى من المعايير أو المتطلبات أو الشروط المطلوبة في المؤسسة التعليمية أو البرنامج الدراسي. وعادة ما يُجرى منح الاعتماد الأكاديمي من خلال عملية تقويمية تكون نتيجتها الاعتراف والتصريح بالأهلية أو عدمه. ويُجرى عادة من قبل مؤسسات أو وكالات حكومية أو غير حكومية. ويمكن أن تعزى مبررات نشوء الاعتماد الأكاديمي إلى:

أ- في حالة الدول التي يهيمن عليها القطاع العام في التعليم العالي، فإن الحاجة للاعتماد الأكاديمي برزت مع التوسع في التعليم العالي من قبل مؤسسات القطاع الخاص. وتقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية الخاصة على أساس أن من حق المجتمع التأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله، في ظل هدفها الأساسي المتمثل في تحقيق الربحية وليس تقديم الخدمة والمنفعة العامة. ولذلك في حالة سيادة القطاع الحكومي أو العام في التعليم العالي

فإن الحاجة تبدو قليلة للاعتماد الأكاديمي للمؤسسة التعليمية (Nauta et. al., 2004: 5). وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة وجود مؤسسات التعليم العالي العامة أو الحكومية، بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي الخاصة أو الأهلية، وقيام الدولة عن طريق مؤسساتها بتولي منح الاعتماد الأكاديمي – فإن مؤسسات التعليم العالي العامة أو الحكومية غالبًا ما تتصل من الخضوع للاعتماد الأكاديمي، ويبقى هذا الخضوع ساريًا على مؤسسات التعليم العالي الخاصة أو الأهلية (Hayward, 2006: 29)

ب– في حالة الدول التي يهيمن فيها القطاع الخاص في التعليم العالي، فإن الحاجة للاعتماد الأكاديمي قد تنطلق من مبررات دور الدولة في المجتمع المشار إليه سابقًا. وفي بعض الدول، كالولايات المتحدة، فإن نشوء الاعتماد الأكاديمي – ابتداء – كعملية نظامية، كان ذاتيًا (بدعم من المؤسسات التعليمية الخاصة ذاتها) لخلق الاعتراف بالأهلية والشرعية للمؤسسة التعليمية، وتقوم به جمعيات طوعية غير حكومية. وكان وسيلة لإقناع المؤسسات الأخرى على تقبل الطلبة والدراسة في تلك المؤسسات التعليمية (Murray, 2001: 1). وقد تطور ذلك التوجه إلى شكل من أشكال المساءلة العامة Public Accountability، فيتوفر الضمان لمن هم في قطاع التعليم العالي وخارجة بأن تلك المؤسسة التعليمية لديها القدرة ومؤهلة لتقديم برامجها التعليمية. وبالرغم من الطبيعة الطوعية في ذلك التوجه، لكن اشتراطه لحصول المؤسسة التعليمية الخاصة على المساعدة والدعم الحكومي لم يبقه طوعيًا بصورته المطلقة (Nauta et. al., 2004: 6)، وهو بذلك منهج تدعمه المؤسسات التعليمية الخاصة لخلق الشرعية والقبول الرسمي لها ولمخرجاتها في المجتمع ومؤسساته المختلفة.

هناك العديد من التعريفات للاعتماد الأكاديمي. فهناك من يعرفه بأنه عملية تُجرى من قبل هيئة حكومية أو غير حكومية أو خاصة يتم بواسطتها تقييم جودة المؤسسة التعليمية ككل أو برنامج تعليمي معين من أجل الاعتراف الرسمي باستيفاء الحد الأدنى من معايير أو مقاييس محددة سابقًا. وتكون نتيجة هذه العملية عادة منح (قرار بنعم أو لا) منزلة Status الاعتراف، وأحيانًا الترخيص بالعمل لفترة زمنية محدودة الصلاحية (Vlasceanu et. al. , 2007: 25). كما عرفته (The European Training Foundation, 1998) بأنه منح منزلة Status. وهو كعملية يستند عمومًا على تطبيق معايير محددة سابقًا. ويمثل بصورة أساسية مخرجات للتقويم (Nauta et. al., 2004: 7). كما يعرف بأنه منح أو إعادة بيان منزلة أو شرعية أو ملاءمة مؤسسة أو برنامج (أي مركب من وحدات) تعليمي أو وحدة نمطية من الدراسة (Nauta et.al., 2004: 6). ويعرف أيضًا بأنه بيان رسمي منشور يتعلق بجودة المؤسسة أو البرنامج، ويصدر عقب تقييم دوري على أساس المعايير المتفق عليها (CRE, 2001: 8) ويعرف كذلك بأنه تأكيد وتمكين مؤسسات التعليم العالي من الحصول على خاصية وهوية مميزه وختم المصادقة على الإجراءات المتخذة لتحسين الجودة ناجحة. وفي هذا السياق فإنه يعبر عن الاعتراف من قبل الهيئة للمؤسسة التي يمكن أن تثبت أن برامجها تفي بالمعايير المقبولة ولديها أنظمة فعالة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية، وفقًا للمعايير المطلوبة من قبل الهيئة (Quality Assurance & Accreditation Project, 2004: 3-4)

ويمكن القول إن الاعتماد الأكاديمي كمفهوم نشأ وتبلور مع نشوء وتوسع التعليم العالي الخاص وغايته ضمان القبول الرسمي وإضفاء الشرعية للمؤسسة التعليمية الخاصة من خلال التصريح والإعلان الرسمي بأهليتها لتقديم البرامج التعليمية

وأهلية مخرجاتها من الطلبة، وتلعب الحكومة فيه دورًا مباشرًا (من خلال تشكيل وإدارة هيئات منح الاعتماد الأكاديمي) أو غير مباشر (من خلال تشجيعه ودعمه) تبعًا للأنظمة السياسية للدول المختلفة. وإن منح الاعتماد الأكاديمي من عدمه يجري وفقًا لعملية تقويمية للتحقق من توافر حد أدنى من المتطلبات أو المعايير في المؤسسة التعليمية أو البرنامج الدراسي.

وما دمنا في سياق مفهوم الاعتماد الأكاديمي فلابد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الاعتماد الأكاديمي سيأتي التفصيل فيهما لاحقًا، وهما:الاعتماد الأكاديمي المؤسسي أو العام ويتعلق بالمؤسسة التعليمية، والاعتماد الأكاديمي البرمجي أو الخاص ويتعلق بالبرنامج الدراسي أو تخصص دراسي معين. ويلاحظ في الأدب الخاص بالاعتماد الأكاديمي ورود العديد من المصطلحات التي يجري التفريق والتميز بينها وبين الاعتماد الأكاديمي مثل: Approval (موافقة)، Recognition (اعتراف)، Evaluation (تقويم)، License (ترخيص)، Validation (التحقق من صحة)، Authorization (تفويض)، Audit (تدقيق)، Assessment (تقدير)،External Examining (فحص جهة خارجية)، Quality Assurance (ضمان الجودة) وغيرها (Hamalainen et. al., 2001: 7-8; Nauta et. al., 2004: 6-8). ويمكن للقارئ الرجوع إلى تعريفات تلك المصطلحات وبعدها أو قربها من مفهوم الاعتماد الأكاديمي في الأدب الخاص بالموضوع. وما يهمنا بدرجة كبيرة هنا هو مصطلح ضمان الجودة الذي اقترن بالاعتماد الأكاديمي خلال مراحل تطوره وأصبح يحل محله أحيانًا، ويضاف إلى اسمه في أحيان أخرى ويتداخل معه في أحيان عديدة.

إن ظهور منهجية ضمان الجودة لم يكن مقترنا بنشوء الاعتماد الأكاديمي بل سابقًا له. وهي منهجية برزت خلال مراحل تطور مفهوم ونشاط ومناهج الجودة عبر التاريخ، ويشير البعض إلى أن بداية ظهورها يعود إلى بداية عقد الستينيات من القرن الماضي (National Assessment and Accreditation Council, 2006: 16). وقد عرفته (ANSI, 1978) أنه كل الأفعال المخططة أو النظامية الضرورية لتوفير الثقة بأن المنتج أو الخدمة ستشبع حاجات معينة (الطائي وقدادة، 2008: 68). كما عرف أنه ضمان المنظمة بأن المنتج – أو الخدمة – الذي تقدمه يفي بمعايير الجودة المقبولة. ويتحقق عن طريق تحديد ماهية محتوى الجودة؛ وتحديد الأساليب التي يمكن أن تضمن وجودها؛ وتحديد السبل التي يمكن من خلالها القياس لضمان المطابقة. (EQAVET, 2012: P.Q: 21; Eurostat, 2010). وعرف ضمان الجودة بأنه أحد عناصر إدارة الجودة، ويركز على توفير الثقة بأنه سيتم الوفاء بمتطلبات الجودة (AS/NZS ISO 9000, 2006:9). كما عرف بأنه العمليات والإجراءات لضمان استيفاء معايير معينة فيما يتم تسليمه من مؤهلات، وتقييم البرنامج (Tuck, 2007: 64). ومن ذلك يتضح أن ضمان الجودة عبارة عن منهجية للاستخدام في أي نوع من أنواع المنظمات، سواء أكانت تقدم خدمة أم منتجًا ماديًا والغرض منها ضمان أن ما يقدم يستوفي معايير الجودة المحددة والمطلوبة. وفي مجال خدمة التعليم العالي فإن ضمان الجودة يتعلق بتحقيق معايير البرنامج التعليمي الموضوعة من قبل المؤسسات و/ أو المنظمات المهنية، و/ أو الحكومة، و/أو هيئات وضع المعايير المنبثقة عن الحكومة. وأن آليات ضمان الجودة هي العمليات التي يتم بواسطتها قياس تحقيق تلك المعايير (CICIC, 2012: 1). كما يعرفها البعض أنها العملية الفعلية للتقييم الخارجي (مراجعة، قياس، حكم) لجودة المؤسسات والبرامج التعليمية للتعليم العالي. وهي تتضمن تلك الأساليب والآليات التي تنفذ من قبل هيئات خارجية لتقييم جودة العمليات والممارسات والبرامج التعليمية وخدمات التعليم العالي (Vlasceanu et. al. , 2007: 73). كما تعرف أيضًا بأنها الوسائل التي تكفل، من الرسالة المعلنة، بأن المعايير الأكاديمية محددة وتحقق سوية المعايير الوطنية والداخلية، وأن جودة فرص التعلم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع ملائمة، وتلبي توقعات كل أصحاب المصلحة (Quality Assurance & Accreditation Project, 2004: 3).

وفي مجال التعليم العالي نجد البعض يثير جدلاً على المستوى النظري حول العلاقة بين مدخل الاعتماد الأكاديمي ومدخل ضمان الجودة وإمكان إحلال أحدهما بدل الآخر، أو أيهما الأصلح من الآخر (Haakstad, 2006: 1-5). كما نجد من يرى أن هناك علاقة تبادلية بين تلك المداخل (الجلبي،2011: 3)، وهناك البعض الآخر يرى أن الاعتماد الأكاديمي يشكل في بعض الممارسات أحد العناصر في أنظمة ضمان الجودة لأن تحسين جودة التعليم العالي أكثر أهمية من أن يقوم بها الاعتماد الأكاديمي وحده (Hamalainen et. al., 2001: 21). في حين نرى العكس لدى البعض الآخر، إذ يرى في الاعتماد الأكاديمي أنه عملية مراجعة للجودة من قبل جهة خارجية يجري خلقها واستخدامها من قبل التعليم العالي لفحص الكليات والجامعات والبرامج التعليمية للتعليم العالي لضمان الجودة وتحسين الجودة (Eaton, 2006: 3). ومن الوسائل الأساسية التي يتم بواسطتها ضمان الجودة للكليات والجامعات والبرامج التعليمية إزاء كل من الطلبة والمجتمع (Eaton, 2011: 2). وفي الدول الأوربية على سبيل المثال، لديها جميعًا أنظمة رسمية لضمان الجودة للتعليم العالي بينما البعض منها فقط هو الذي أدخل الاعتماد الأكاديمي (CRE, 2001: 1)، وتبعًا لذلك ذهب البعض إلى أن الاعتماد الأكاديمي يمكن أن يكون له تعريفات وأشكال ووظائف مختلفة (Nauta et. al.,2004: 7; CRE, 2001: 8). ومن أسباب ذلك تباين الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتجربة في مجال التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي من دولة أو مجتمع إلى آخر.

ونرى في هذا البحث أن الاعتماد الأكاديمي يمثل خطوة أولى باتجاه تحسين جودة التعليم العالي من خلال تركيزه على الحد الأدنى من المتطلبات، وعلى المدخلات بشكل أساسي، وغالبًا ما تتبناه الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما ضمان الجودة فأمر تميل له وتتبناه المؤسسات التعليمية الخاصة ذاتها لأغراض تنافسية (باعتبار الجودة من الأسبقيات التنافسية في منظمات الأعمال الخاصة)، وذلك من خلال تعزيز ثقة أعلى لدى الطلبة والمستفيدين، ومن بينهم المؤسسات الأخرى في المجتمع، ويركز بشكل أساسي على مخرجات التعليم العالي وإن كان لا يغفل كلاً من المدخلات والعمليات. وبوجه عام فإن الاعتماد الأكاديمي في ممارساته وتطبيقاته الحالية الشائعة قد تطور من خلال مواكبته وتعزيزه بمضامين مدخل ضمان الجودة. واتجه إلى التركيز على مخرجات العملية التعليمية من حيث مستوى الخريجين والتوظيف، بدلاً من التركيز على مدخلاتها فقط من خلال مسح لإمكانات المؤسسة وأعضاء هيئتها التدريسية والإدارية (عبد الرحمن، 2004: 2).

1-2- أنواع الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي:

هناك العديد من التصنيفات للاعتماد الأكاديمي. لكن الشائع منها تصنيف الاعتماد الأكاديمي إلى نوعين هما:

أ- **الاعتماد الأكاديمي المؤسسي (أو العام) Institutional Accreditation:** يركز على المؤسسة ككل في عملية التقويم (Hayward, 2006: 15). ويتضمن التقويم المؤسسة بكاملها، بمختلف برامجها ومواقعها وطرق تسليم الخدمة. ولا يتضمن تقويم الجودة لأي من البرامج التعليمية التي تقدمها (Vlasceanu et. al., 2007: 26). هذا ويرى (اتحاد الجامعات العربية، 2008) أنه اعتماد المؤسسة ككل وفقًا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات إنجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية. وعادة ما تقوم به إحدى هيئات الاعتماد استنادًا إلى معايير محددة ثم تقرر نتيجتها أن تلك المؤسسة قد استوفت الحد الأدنى من المعايير، فتصبح بالتالي معتمدة لفترة زمنية محددة.

فالاعتماد إذن شهادة تثبت ضمان الجودة، وهي مهمة ضرورية للمؤسسة في علاقاتها مع الطلبة والأهل والأساتذة والجهة المانحة وسوق العمل والمجتمع المحلي(الحاج وآخرون، 2008: 9). يستلزم هذا النوع من الاعتماد تقويمًا شاملاً للمؤسسة التعليمية في أدائها وإدارتها والتحصيل الأكاديمي لطلابها والخدمات الطلابية المقدمة، وغير ذلك مما هو عام لا يتعلق ببرنامج تعليمي معين تقدمه المؤسسة. وهناك من يضيف تصنيفًا آخر منفصلاً باسم الاعتماد الأكاديمي الإقليمي (Regional Accreditation) والشائع في الولايات المتحدة الأمريكية (Vlasceanu et. al., 2007: 26)، وربما في مناطق أخرى من العالم. وفي حقيقة الأمر فإن هذا ليس إلا اعتمادًا أكاديميًا عامًا تمنحه هيئه إقليمية (مثل هذه الهيئة في الولايات المتحدة الأمريكية تسرى إجراءاتها على ثلاث ولايات أو أكثر)، وليست محلية. ومن أمثلته أيضًا الاعتماد الأكاديمي أو شهادة ضمان الجودة التي تمنح من قبل اتحاد الجامعات العربية.

ب- **الاعتماد البرامجي (الخاص) Program Accreditation**: التركيز الأساسي له هو على البرامج الأكاديمية أو المهنية المنفردة (Hayward, 2006: 15). وهو اعتماد للوحدات المنفردة أو البرامج من قبل هيئات متخصصة تطبق معايير معينة على محتويات البرنامج التعليمي والمواد الدراسية فيه (Vlasceanu et. al., 2007: 26). ويرى (اتحاد الجامعات العربية، 2008) أنه تقييم البرامج بمؤسسة ما والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تحقيقها لمتطلبات الشهادة الممنوحة، وبما يتفق مع المعايير العالمية المحددة (الحاج وآخرون، 2008: 9).

1-3- مبررات الاعتماد الأكاديمي وأغراضه الرئيسة:

تعزى المبررات الأساسية لنشوء الاعتماد الأكاديمي إلى سعي المؤسسات التعليمية الخاصة لإضفاء القبول والشرعية لها في المجتمع، إضافة إلى الحصول على التنافسية. ولا يغفل دور الدولة والحكومات في تحفيز التوجه للاعتماد الأكاديمي. لكن المؤسسات التعليمية أصبحت في عالم اليوم تواجه تحديات أخرى تستدعي منها التحسين والتطوير لأدائها. وتتسم تلك بصبغة عالمية أكثر منها محلية، ومن أهمها(Huisman and Currie, 2003: 4 ; همام، 2002: 1).

أ- تغير نمط الاقتصاد نتيجة للتحول إلى مجتمع المعلوماتية، الذي أصبح الاعتماد فيه على المعلومات والاتصالات باعتبارها المصادر الجديدة للقوة والثروة، بدلاً من الموارد الطبيعية، وأصبح الاقتصاد بذلك اقتصادًا عالميًا أكثر منه محليًا، مؤسسًا على ما تملكه الدول من عقول متميزة، مما يترتب عليه إقبال غير مسبوق على مؤسسات التعليم العالي.

ب- تعدد وتنوع وتكامل مصادر المعرفة ومنظماتها، حيث تكاثفت تلك المصادر، سواء أكانت تقليدية مثل الناشرين، والمكتبات العامة، والمعارض والجامعات، أم كانت معاصرة نتيجة للتطور الذي حدث في مجال الاتصالات (الأقمار الصناعية) وعمليات معالجة المعلومات، اللتين جسدتا ما يعرف بالشبكة الدولية للمعلومات. وساهم ذلك كله في تحويل بعض المجتمعات إلى مجتمعات تعلم، ومعرفة، وتقديم خدمات تعليمية متنوعة لم تكن متاحة من قبل، فضلاً عن دخول منظمات متعددة حلبة المنافسة من خلال تأسيس مؤسسات تعليمية غير تقليدية وعالية الجودة، من خلال ما تتبناه من برامج تعليمية ذات جودة عالية.

ج- تزايد موجات النقد التي تتعرض لها مؤسسات التعليم العالي، سواء ما يتعلق منها بانخفاض كفاءتها، وفاعليتها، أو ارتفاع تكلفتها أو انخفاض الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة، أو خفض قدرتها على تنويع مصادر تمويلها وتخصيص وتوزيع مواردها، كل ذلك له التأثر على سياسة التحسين والتطوير التي استهدفت الارتقاء بجودة التعليم العالي.

ويرى البعض أن الاعتماد الأكاديمي في صوره المتطورة الحالية يوفر مجموعة من الأغراض التي تتعدى مبرراته ومهامه التقليدية. ومن بين ما يحققه الاعتماد الأكاديمي (حسين،2007: 265):

أ- التحقق من أن المؤسسة أو البرنامج يحقق معايير الجودة المحددة.

ب- مساعدة الطلاب الراغبين في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية على التعرف على المؤسسات المعترف بها والتي تحقق معايير الجودة.

ج- مساعدة المؤسسات التعليمية في تحديد المقررات التي يمكن معادلتها بين المؤسسات وبعضها وبعض.

د- حماية المؤسسات التعليمية من أية ضغوط داخلية أو خارجية يمكن أن تضر بها.

هـ- تحديد أهداف التطوير الذاتي للبرامج الضعيفة، ورفع مستوى المعايير للمؤسسات التعليمية.

و- إشراك أعضاء هيئة التدريس والموظفين بشكل شامل في عمليات التقييم الخاص بالمؤسسة والتخطيط لها.

ز- تطوير معايير لمنح الترخيص والإجازات المهنية، وتطوير مناهج هذه التخصصات.

وهناك من يضيف إلى أهمية الاعتماد الأكاديمي دوره الرئيس في تطوير المنهج وأساليب التدريس، في ربط المعايير الإعداد التدريسي بمعايير جودة الطالب، كما إن الاعتماد يعد أساسيًا في تطوير المصادر التعليمية لتحسين جودة التعليم وفي قياس وتحسين الجودة التعليمية بوجه عام، والاعتماد المهني شرط أساسي في قبول الخريج ونجاحه في المهنة في المستقبل (العاجز، 2006: 48).

1-4- الاعتماد الأكاديمي وتطوراته في العراق:

اتسم التعليم العالي في العراق بسيادة القطاع الحكومي العام فيه. لذلك لم يشهد ممارسات نظامية ومنهجية شائعة في مجال الاعتماد الأكاديمي قبل عام 2003. وعندما ينظر إلى الاعتماد الأكاديمي كنوع من ممارسات وتطبيقات الجودة في مجال خدمة التعليم العالي فيمكن الإشارة إلى عدد من الممارسات والمبادرات التي تندرج في مجال الاهتمام بجودة التعليم العالي في العراق، ويمكن تلخيصها بالاتي:

أولاً- المبادرات والمساهمات الفردية للباحثين لوضع مؤشرات ومعايير لقياس أو ضمان الجودة في مجال التعليم العالي في العراق. ويذكر منها دراسات يوسف حمامي عامي 1976 و1985 لوضع معايير لجودة التعليم العالي من خلال اقتراح مؤشرات لضمان جودة الجامعات، واقتراح أنموذج لقياس الأداء في الجامعات العراقية. وهناك دراسة غانم العبيدي عام 1977 لتقويم كفاءة جامعة بغداد، ودراسة هادي خليل عام 1992 لقياس أداء الجامعات العراقية اللتان اقترحتا أيضًا عددًا من المعايير لجودة التعليم العالي في العراق(مجيد، 2012: 1).

ثانيًا- أنشطة على المستوى المؤسساتي الحكومي تندرج في إطار وضع معايير للقياس والقيام بالقياس والتقويم للأداء الجامعي. ويذكر من ذلك الآتي:

أ- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية عام 1988 بدعوة فريق أردني لزيارة الجامعات العراقية بهدف تقييم تحصيل طلبة المرحلة الأولى والنهائية في كليات الطب والهندسة وترتيب الكليات في مستويات وفقًا

لتحصيل طلبتها ووفقًا لعدد من المؤشرات ونتج عن الزيارة وضع عدد من التقارير المتعلقة بنتائج عملية التقويم والمعايير والمؤشرات المعتمدة فيها والنتائج التي تم التوصل إليها في عدد من التخصصات الأكاديمية العلمية.

ب- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية عام 1988 ومن خلال الهيئة العراقية العليا للاختصاصات الطبية بدعوة فريق من أربعة أساتذة بريطانيين لزيارة كليات الطب، وقيم الفريق جوانب عديدة تتعلق بالمدخلات والمخرجات والعملية التدريسية، منها:التسهيلات التدريسية، مؤهلات أعضاء هيئة التدريس، ونسبة عدد الطلبة إلى عدد التدريسيين، والمستوى السريري لطلبة الصفوف المنتهية، الطرائق والأساليب المعتمدة في تقويم أداء الطالب، والمكتبات، والبحث العلمي.

ج- قيام ممتحنين خارجيين عام 1992 بتقويم أداء كليات العلوم في الجامعات العراقية من خلال اختبار تحصيل الطلبة ومقارنته مع أداء طلبة الكلية الملكية البريطانية.

د- قيام مؤسسة المعاهد الفنية عام 1992 بوضع نظام لتقويم أداء الجامعات تضمن عددًا من المعايير والمؤشرات، وقد تم تطبيقه لتقويم أداء الجامعات العراقية وكلياتها، ونتج عنه العديد من التقارير والدراسات.

هـ- بروز النشاط الرسمي الحكومي خلال الفترة 1992-2003 الخاص بتقويم أداء الجامعات العراقية الرسمية والكليات الأهلية المستحدثة في العراق. وصدور العشرات من التقارير والدراسات الرسمية وغير الرسمية التي تحمل نتائج للتقييم باستخدام العديد من المعايير والمؤشرات و/أو تحليلها، و/أو مقترحات باستحداث أو تعديل أو تطوير معايير ومؤشرات التقويم المستخدمة في عمليات تقويم سابقة.

والملاحظ لهذا النشاط الحكومي في تقويم الأداء الجامعي في العراق، والذي قد يشكل جذورًا للاعتماد الأكاديمي ولضمان الجودة في مجال التعليم العالي في التجربة العراقية، أنه لم تصدر عنه قرارات تتعلق بمنح أو عدم منح اعتراف أو ترخيص أو قبول رسمي لمؤسسة أو برنامج تعليمي في مجال التعليم العالي في العراق. لذلك لا يمكن اعتباره ممارسة من ممارسات الاعتماد الأكاديمي في العراق. وأن التصاعد الكبير في ذلك النشاط بعد عام 1990 في التعليم العالي في العراق قد يكون من محفزاته التعرف على مدى تأثير الحصار الاقتصادي، الذي فرض في تلك الفترة على العراق، على مستوى كفاءة التعليم العالي، ودراسته في ظل تصاعد هجرة العقول والكفاءات العلمية إلى خارج العراق والشح في المراجع العلمية والمستلزمات العلمية الأخرى، خصوصًا المستوردة منها، وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في المجتمع العراقي وما له من آثار على المستوى التعليمي في جميع المراحل الدراسية من الدراسة الابتدائية وحتى الدراسات العليا. وقد يكون من الأسباب الأخرى بروز دور القطاع الخاص في التعليم العالي ممثلاً في تأسيس وإجازة عدد من الكليات الأهلية الممولة تمويلاً خاصًا ولا تعود ملكيتها ولا إدارتها للدولة.

بعد عام 2003 وفي إطار الإصلاح الشامل في العراق عكفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الاهتمام بتقويم أداء الجامعات والكليات والبرامج الدراسية التخصصية، بالإضافة إلى الاهتمام بحصول الجامعات والكليات والبرامج الدراسية التخصصية في العراق على الاعتراف بالأهلية أو الاعتماد الأكاديمي من جهات دولية خارج العراق لإعطاء مصداقية أكبر لمخرجات التعليم العالي في العراق لدى الدول الأخرى، بعد أن شاب تلك المصداقية ما شابها خلال الفترة السابقة للظروف التي مر بها العراق. من هنا كان التوجه للحصول على شهادات ضمان الجودة للتخصصات الدراسية المختلفة أكثر من الميل إلى الاعتماد الأكاديمي (وفقًا لمفهوم ومنطلقات هذا البحث)، وذلك للأسباب التالية:

أ- إن الجامعات العراقية (بكلياتها وبرامجها الدراسية التخصصية) اتجهت إلى خارج العراق للحصول على الاعتراف بأهليتها. وحيث إن غالبية الدول تمنح الاعتماد الأكاديمي لجامعاتها المحلية أو الجامعات الأجنبية التي تعمل داخلها، لذلك فإنه لا يمكنها منح الاعتماد الأكاديمي (انظر مفهوم الاعتماد الأكاديمي وفقًا لمنطلقات هذا البحث فيما سبق) لأي من الجامعات العراقية (أو أي من كلياتها أو أي من برامجها الدراسية التخصصية) لأنها لا تعمل داخل تلك الدول.

ب- إن العديد من الدول في العالم اتجهت إلى منهجية ضمان الجودة وروجت لها ويتواجد فيها العديد من الوكالات والمنظمات الدولية و/أو المحلية المتخصصة بمنح شهادة ضمان الجودة. وتحظى الشهادات التي تمنحها بالقبول في مختلف أنحاء العالم. ومن بين تلك الدول من توجهت إليه بعض الجامعات العراقية بحثًا عن المصداقية الدولية للشهادة الجامعية التي تمنحها لخريجيها، أو أن بعض المنظمات في تلك الدول مدت أياديها لبعض التخصصات الدراسية في العراق لتأهيلها ومنحها شهادة الاعتراف بأهليتها. ويندرج في هذا الإطار التوجه إلى منظمات مهنية دولية تمنح شهادات لتخصصات مهنية تضاهي شهادة ضمان الجودة، خصوصًا في مجالات العلوم الصرفة.

ج- إن مختلف الدول في العالم تنظر إلى شهادة ضمان الجودة كشهادة اعتراف بالأهلية والجودة ذات مستوى ارفع إن لم تكن موازية للاعتماد الأكاديمي (وفقًا لمفهوم ومنطلقات هذا البحث) في حالة الحصول عليها من منظمة أو وكالة دولية أو محلية (في دولة متقدمة) متخصصة في ضمان الجودة تحظى بسمعة مرموقة دوليًا.

واتساقًا مع ما سبقت الإشارة إليه، فإن وزارة العليم العالي والبحث العلمي تبنّت في الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي للسنوات (2009–2013) مجموعة من التوجهات والأهداف للنهوض بالتعليم العالي كان منها تدعيم "متطلبات الجودة في التعليم العالي" وفقًا لمعايير وطنية تتوافق مع معايير الجودة المعتمدة عالميًا. وتضمنت رسالة الوزارة في الفقرة (ثالثاً–5) "اعتماد معايير وطنية لضبط الجودة في التعليم العالي على وفقًا لمعايير الجودة المعتمدة عالميًا لتحسين نوعية مخرجات الوزارة وانسجامها مع متطلبات تقدم المجتمع". كما تضمنت "سياسات تطوير التعليم العالي والبحث العلمي" في الفقرة (رابعاً– 5) " تعميم ونشر مفاهيم ضبط الجودة لتطبيقها على مختلف مكونات نظام التعليم العالي ومراحله". وتناولت محاور الاستراتيجية في الفقرة (خامساً– هـ) "ضبط الجودة والاعتمادية" التي نصت فيها على:

أ- استحداث هيئة مستقلة في ديوان الوزارة (هيئة الجودة والاعتماد الأكاديمي) لضبط الجودة والاعتمادية والأداء الدولي تتولى مهمة تقويم جودة أداء المؤسسات التعليمية والبحثية وفقًا للمعايير الدولية المعتمدة.

ب- استحداث أقسام لضبط الجودة في المؤسسات التعليمية تتولى مهمة تطبيق معايير الجودة على مجمل الأنشطة والفعاليات العلمية والتربوية.

ج- تفعيل المشاركة في مجلس ضمان الجودة والاعتماد والهيئات العربية المشتركة من خلال المساهمة بإرساء مواصفات عربية للجودة والتميّز الأكاديمي وهياكل وآليات للتقويم والاعتماد تأخذ بعين الاعتبار المعاصرة والخصوصية الوطنية. "(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2009: 1).

وتعززت تلك التوجهات الاستراتيجية بإنشاء هيكلية تنظيمية من الأقسام والشعب الخاصة بضمان الجودة وتقييم الأداء بدءًا من مركز الوزارة، ونزولاً إلى كل كلية من الكليات. ومن بين مهام تلك الوحدات الإدارية الإعداد والتهيئة لحصول الجامعات والكليات والبرامج التخصصية على شهادات الاعتراف بأهليتها، سواء أكانت ممثلة بشهادات ضمان الجودة أو ما

يناظرها. كما باشرت الكليات الحكومية الإجراءات اللازمة لتأهيل بعض التخصصات فيها للحصول على شهادات الاعتراف بأهليتها من منظمات خارج العراق، سواء أكانت تلك الشهادات للاعتراف بالأهلية تحت مسمى ضمان الجودة أو ما يناظرها، ومن بين تلك الإجراءات إعداد أدلة التقويم الداخلية لفحص أهلية الجامعة أو الكلية أو أحد التخصصات الأكاديمية للتقدم والحصول على شهادة ضمان الجودة أو ما يناظرها وإجراء الفحص وفقًا لها لاستكمال المستلزمات المطلوبة للاعتراف بالأهلية من المنظمات المعنية التي يتم التنسيق معها أو التطلع للحصول على الشهادة منها. وقد حصلت بعض التخصصات الدراسية لبعض الكليات على مثل تلك الشهادات، ولا تزال أخرى تجد بذات الاتجاه. ومن بين التخصصات التي تجد في ذلك الاتجاه البرامج والتخصصات الدراسية في جامعة الأنبار والتي تمثل الحالة الدراسية التي ينصب عليها هذا البحث.

1-5- معايير الاعتماد الأكاديمي لاتحاد الجامعات العربية:

تتعدد وتتنوع شروط ومتطلبات الحصول على الاعتماد الأكاديمي بسبب تعدد الهيئات والمنظمات التي تتولى ذلك، ناهيك عن تنوع تجارب الدول المختلفة والهيئات التي تتولى منح الاعتماد الأكاديمي في كل دولة. ويرى (الدوري، 2005) أن المتطلبات الرئيسة الواجب توافرها في المؤسسة الجامعية للحصول على الاعتماد هي (حافظ، 2011: 39):

أ- خطة استراتيجية متكاملة للمؤسسة.

ب- منظومة متكاملة من السياسات التي تحكم وتنظم عمل المنظمة وترشد القائمين بمسئوليات الأداء إلى أسس اتخاذ القرار وقواعده ومعاييره.

ج- هياكل تنظيمية مرنة ومتناسبة مع متطلبات الأداء وقابلة للتحسين المستمر والتكيف مع التغيرات والتحديات الخارجية والداخلية للمنظمة.

د- نظام متطور لضمان الجودة، يحدد آليات تحليل العمليات وأسس تحديد مواصفات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة وشروطها.

هـ- نظام متطور لإعداد الموارد البشرية وتنميتها وتقويم أدائها.

و- نظام متكامل للمعلومات لدعم اتخاذ القرار في المنظمة وتقويم الأداء المؤسسي والنتائج والإنجازات.

ز- قيادة فاعلة تتولى اتخاذ القرارات ووضع الأسس والمعايير لتطبيق الخطط والسياسات وقيم وأخلاقيات العمل لتحقيق التميُّز.

ووفقًا لاهتمامًات هذا البحث وأهدافه سيتم التركيز على معايير الاعتماد الأكاديمي لاتحاد الجامعات العربية، لأن جامعة الأنبار، الممثلة للحالة الدراسية في هذا البحث، تبنت تلك المعايير في " نموذج تدقيق ضمان الجودة والاعتماد" الصادر عن جامعة الأنبار/ قسم ضمان الجودة والاعتماد عام 2011. وسيجري تقويم كليات الجامعة وفقًا له.

إن اتحاد الجامعات العربية مؤسسة عربية ذات شخصية اعتبارية مستقلة مقره مدينة عمان في الأردن. تأسس بمبادرة من الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية التي رعت عقد ندوتين، الأولى لعدد من المعنيين بالتعليم العالي في الوطن العربي في بنغازي عام 1961، والثانية في بيروت عام 1964 للبحث في مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي، وتقنيين أطر التعاون بين الجامعات العربية. انتهت الندوتان إلى التوصية بإنشاء اتحاد للجامعات العربية وإقرار صيغة لمشروع مقترح للنظام الأساسي للاتحاد، تم إقراره من قبل مجلس جامعة الدول العربية بالقرار رقم 2056 في دورته الثانية والأربعين المنعقدة في 1964/9/30،

تلاه إنشاء الأمانة العامة المؤقتة للاتحاد عام 1965 في أيلول عام 1969، وتم عقد أول اجتماع للمؤتمر العام للاتحاد بالإسكندرية بمشاركة (23) جامعة عربية مؤسسة، وتحولت الأمانة العامة المؤقتة إلى أمانة عامة دائمة للاتحاد. أصدرت الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية خلال الفترة (2008–2011) مجموعة من الأدلة والوثائق التي تبين ما يتضمنه الاعتماد الأكاديمي وشروطه، وكيفية الحصول عليه (ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد) وهي:

- دليل التقويم الذاتي والخارجي للجامعات العربية أعضاء الاتحاد عام 2008.
- دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد عام 2008.
- دليل المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد عام 2009.
- دليل ضمان جودة البرامج الأكاديمية في كليات الجامعات العربية أعضاء الاتحاد عام 2011.

يوضح الشكل رقم (1) أنواع الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة وفقًا لاتحاد الجامعات العربية، كما يوضح المحاور التي يقوم عليها كل نوع من أنواع الاعتماد. وهي للاعتماد المؤسسي أو العام تتمثل في (11) محورًا رئيسًا. وقد تضمن كل محور مجموعة من المعايير التي يتم في ضوئها التقويم. والمعيار وفقًا لاتحاد الجامعات العربية هو " المواصفات اللازمة للتعليم الجامعي الجيد الذي يمكن قبوله وهي الضمان لجودته، وزيادة فعاليته، وقدرته على المنافسة في الساحة التربوية العالمية. والمعيار هو مقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقويم الأداء الجامعي في دولة عربية معينة، وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة. وقد تكون المعايير عبارة عن مستويات تضعها إحدى الجهات الخارجية، أو مستويات إنجاز في مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة. "(الحاج وآخرون، 2008: 11). واعتمد المقياس الثلاثي الإجابات: (نعم، تقريبًا، لا) لتقييم حالة المؤسسة إزاء كل معيار. وغطت المعايير كل من المخرجات والعمليات والمدخلات للمؤسسة التعليمية موضوعة التقويم. وستتم العودة لعرض محاور ومعايير ودرجات وعبارات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي لاتحاد الجامعات العربية في الجدول رقم (1) عند إجراء المقارنة بين متضمناته مع ما اعتمدته جامعة الأنبار (الحالة الدراسية) في الجانب العملي لهذا البحث.

وبصورة عامة ترتكز عملية التقويم على ركيزتين أساسيتين هما التقويم الذاتي والتقويم الخارجي. والتقويم الذاتي تقوم به المؤسسة الخاضعة للتقويم بنفسها، وفي ضوئه تقدم تقرير التقويم الذاتي. أما التقويم الخارجي فتقوم به أية جهة خارجية تشكلها وزارة التعليم العالي أو الهيئة المانحة للاعتماد، ويشمل التقويم الشامل للجامعة معتمدًا على نتائج تقويمها الذاتي، ووفقًا للخطوات التي ترد في الأدلة الصادرة عن الجهة الجاري التقدم إليها للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

2- منهجية الدراسة:

2-1- مشكلة البحث وأهميته:

شهدت خدمة التعليم العالي منذ نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي تطورات وتغيرات غير مسبوقة، منها الطلب العالي على هذه الخدمة في مختلف أنحاء العالم، الذي رافقه توسع في منظمات التعليم العالي الخاص. ولعبت العولمة دورًا مهمًا في اشتداد المنافسة بين المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات التي ساهمت في ظهور أنماط جديدة من أساليب تسليم خدمة التعليم وتغيير طرائق التدريس، لا بل ظهور أنماط جديدة من المنظمات التعليمية. وقد أثار ذلك جدلاً، خاصة حول مصداقية نظم التعليم العالي للقطاع الخاص في

ظل اشتداد المنافسة والعولمة فيها وظهور أنماط جديدة من أساليب التعليم العالي، في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، التي لا يمكن الوثوق بمصداقيتها وأهليتها دون فحص وتقويم للمؤسسات التعليمية وللبرامج التي تقدمها. من هنا ظهرت إشكالية البحث عن معايير لتقويم التعليم العالي كمؤسسات وكبرامج لضمان توافر مستوى مقبول من الجودة فيها. وأفرزت هذه الإشكالية ظهور تدفق كبير من الأنظمة التي غايتها ضمان توافر مستوى مقبول من الجودة في التعليم العالي، وهو ما آثار جدلاً آخر حول مصداقية المعايير وكيفية تحديدها. ولعل المتابع يجد الآن العشرات من الأنظمة والمنظمات والهيئات التي تمارس عملية منح الاعتماد الأكاديمي أو شهادات ضمان الجودة للمؤسسات و/ أو البرامج التعليمية، التي منها المحلية ومنها الإقليمية ومنها الدولية، ومنها الخاصة غير الهادفة للربحية ومنها العامة والحكومية، ومنها المتخصصة في حقل أو مجال معرفي ومهني معين، ومنها التي تستوعب مختلف التخصصات المعرفية أو قدرًا غير قليل منها، ومنها التي تذهب للميل إلى الاعتماد الأكاديمي، وتلك التي تميل إلى ضمان الجودة. من هنا تبرز المشكلة الفكرية والفلسفية في هذا الموضوع والمتعلقة بالإجابة عن ماهية الاعتماد الأكاديمي ومضمونه وصوره ومتطلباته والعلاقة بين الأشكال الأخرى التي تتزاحم معه لتحل محله أو لتساهم في تطويره، مثل ضمان الجودة.

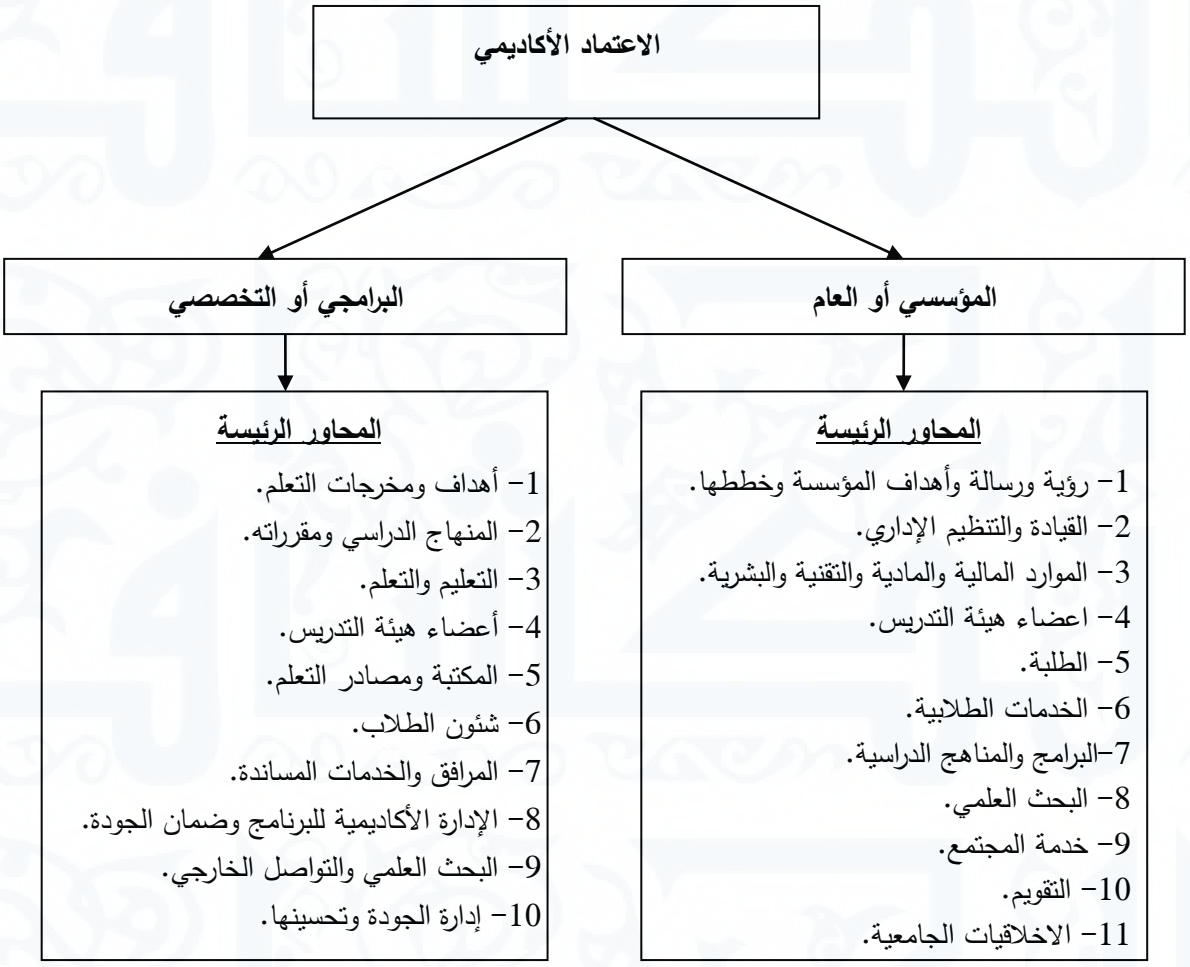

شكل رقم (1)

محاور الاعتماد الأكاديمي وفقاً لاتحاد الجامعات العربية

تأخذ تلك المشكلة خصوصية في العراق. فبعد ما مر به العراق من ظروف تركت بصماتها السلبية على قطاع التعليم العالي منذ مطلع التسعينيات، مع الحصار الاقتصادي، برزت الحاجة بدرجة أكبر لترصين المؤسسات والبرامج التعليمية من خلال عملية الفحص والتقويم لها وفقًا لمنهجية تضمن استيفاء مستوى مقبول من الجودة فيه كما تساهم في التحسين المستمر له. ولحداثة تجربة العراق في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي تبرز المشكلة في بعدها التطبيقي والعملي متمثلة في الكيفية التي تستفيد فيها الجامعة العراقية من أنظمة الفحص والتقويم للتعليم العالي المتاحة على المستوى الدولي أو الإقليمي أو العالمي. وبتعبير آخر: كيف يمكن تطبيق نظام معين من أنظمة الاعتماد الأكاديمي لتقويم الجامعة العراقية؟ وهل تتوافر الإمكانات لمثل تلك الممارسة ؟ وما هي النتائج المتوقعة من مثل هذا الفحص والتقويم (مدى الاقتراب أو الابتعاد عن استيفاء المعايير المطلوبة)؟ وكيف يمكن الاستفادة من نتائج ذلك الفحص والتقويم لتأهيل الجامعة العراقية للحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي أو العام؟

إن التوصل إلى معرفة واضحة ودقيقة حول مخرجات ونتائج التعليم العالي يشكل أهمية خاصة في توفير فرص التحسين والتطوير لجودة التعليم العالي، سواء أتمثل ذلك في المؤسسة التعليمية أم في البرامج التي تقدمها. كما إن اعتماد نظام للفحص والتقويم الدوري للمؤسسة التعليمية من شانه أيضًا أن يوفر ضمانات لاستيفاء المؤسسة التعليمية لمستوى مقبول من الجودة، من خلال تشخيص الفجوات في توفير المتطلبات والوفاء بالمعايير المحددة والسعي للتصحيح والتطوير لاستيفاء متطلبات المعايير أو ما يفوقها. وإن مساهمة هذا البحث في تلك الاتجاهات يمكن أن تكون مفيدة للجامعات العراقية في ظروفها الراهنة. ومن جانب آخر فإنها تساهم في إلقاء الضوء بصورة عملية وتطبيقية على كيفية تطبيق منهجية الفحص والتقويم لأغراض الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في جامعة عراقية بما يعزز هذه الممارسة لدى تلك الجامعة والجامعات الأخرى. ومن جوانب الأهمية الأخرى لهذا البحث الكشف عن مستوى الجودة الحالي للمؤسسة الجامعية العراقية، من حيث استيفائها للمعايير المطلوبة للاعتماد الأكاديمي من عدمه، بالإضافة إلى تحديد ما يجب القيام به للتأهيل لنيل الاعتماد الأكاديمي المؤسسي والارتقاء بمستوى الأداء فيها.

2-2- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى كل ما يلي:

أ- عرض ومناقشة الأطر النظرية المفاهيمية والفكرية للاعتماد الأكاديمي والتوجهات الأخرى المناظرة له، وبوجه خاص ضمان الجودة في التعليم العالي.

ب- تناول وتحليل مستوى التطور واتجاهات ممارسة الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في العراق، وإلقاء الضوء على الشوط الذي قطعته والخصائص المميزة لتجربته.

ج- تناول عملية الفحص والتقويم لأغراض الاعتماد الأكاديمي المؤسسي لإحدى الجامعات العراقية (جامعة الأنبار كحالة دراسية) وبيان ما تفرزه تلك الممارسة من نتائج على المستوى العام للممارسة بحد ذاتها وعلى المستوى الخاص للجامعة موضوع الفحص والتقويم.

2- 3- الحالة الدراسية موضوع البحث وإجراءات البحث:

تم اختيار جامعة الأنبار كحالة دراسية لإجراء الفحص والتقويم لها بمختلف كلياتها لأغراض الاعتماد الأكاديمي المؤسسي أو العام. ولعل توافر إمكانات إجراء التقويم واستعداد الجامعة لذلك كان في مقدمة الأسباب لاختيار هذه الجامعة كحالة دراسية. وقامت الجامعة ذاتها بإعداد العدة لإجراء ذلك الفحص والتقويم وقامت بتشكيل لجان الفحص الداخلي في الكليات ولجنة الفحص الخارجي على مستوى الجامعة. وقد كان أحد الباحثين عضوًا في هذه اللجان. وقد أخذت إجراءات البحث الصور التالية:

أولاً- قيام كليات الجامعة والبالغ عددها (19) كلية بإعداد تقارير التقويم الذاتي وفقًا لما جاء في الدليل المسمى "نموذج تدقيق ضمان الجودة والاعتماد" الصادر عن قسم ضمان الجودة والاعتماد في جامعة الأنبار عام 2011، ووفقًا للمحاور الأحد عشر المشار لها سابقًا. وقد أرفقت الكليات جميع الأدلة والوثائق والمرجعيات التي تعزز ما ورد في تقاريرها، ليمكن استخدامها في المرحلة الثانية وهي التدقيق الخارجي.

ثانياً- إجراء التدقيق على تقارير التقويم الذاتي للكليات: تم ذلك من قبل اللجنة المشكلة على مستوى الجامعة، وجرى في ضوء الفحص الميداني وجمع الأدلة للتحقق من الممارسات الفعلية لأنشطة الكليات. واعتمد في عملية التدقيق الخارجي هذه على المقابلات والمشاهدات والزيارات الميدانية، إضافة إلى فحص السجلات والوثائق التي شملت جميع مرافق الكليات ومواردها المادية والبشرية والتقنية والمالية. كما تم التحقق من درجة الممارسة الفعلية لكل أنشطة الكلية أو القسم العلمي أو الوحدة الإدارية التي تنفذ من قبل منتسبي الكلية (أساتذة، وموظفين، وطلبة). وقد تمت المباشرة في هذه العملية اعتبارًا من نيسان/2011.

ثالثاً- تقديم التقرير النهائي: تم وضع درجات التقويم والملاحظات النهائية في ضوء ما تم القيام به في المرحلة السابقة. وتجدر الإشارة إلى الآتي في هذا المجال:

أ- اعتمدت عملية القياس للممارسات الفعلية في أداء الكليات على الدرجات الآتية:

- موجود: تمنح في حالة الممارسة المثالية والمستمرة في كل الأقسام العلمية والوحدات الإدارية للكلية، وتأخذ درجة (100%) من عدد النقاط المخصصة لكل بند من بنود المحور.
- موجود جزئي: تمنح في حالة الممارسة الجيدة ولكن المرجعيات والأدلة الوثائقية تشير إلى أنه لا يتم أداؤها بصورة مستمرة ولا توجد عمليات توثيق دورية ومنتظمة، وبالتالي تأخذ درجة (50%) من عدد النقاط المخصصة لكل بند من بنود المحور.
- غير موجود: تمنح في حالة الممارسة غير الجيدة، أو الممارسة الموجودة التي تتم بصورة غير منتظمة ونادرة، أو في حالة عدم إمكانية تقييم أغلب الممارسات، وتأخذ درجة (0%) من عدد النقاط المخصصة لكل بند من بنود المحور.

ب– تم الأخذ بالآتي في تقييم أداء الكليات:

- قياس مدى استيفاء الكلية لمعايير الجودة وفقًا لرؤية لجنة التدقيق في الكلية ومقارنتها مع رؤية اللجنة المركزية للتدقيق الخارجي في الجامعة.
- تشخيص جوانب التميز والضعف في أداء الكلية، وأن كل ما لم يرد ذكرهُ في التقرير فهو يعتبر جوانب قوة في أداء الكلية.
- تثبيت المقترحات التي من شأنها تحسين أداء الكلية في المستقبل عند تكرار التجربة ثانية.

رابعاً– معالجة البيانات الواردة في التقارير النهائية للكليات وتحليلها للخروج بالنتائج النهائية المعروضة في هذا البحث.

3– مناقشة نتائج الدراسة:

3–1–التعريف بجامعة الأنبار:

تأسست جامعة الأنبار في العام الدراسي 1987/ 1988. وبدأت الدراسة الفعلية فيها لكليتي التربية والتربية للبنات في العام الدراسي 1988 / 1989. بعدها تم افتتاح عدد من الكليات حتى أصبحت الآن تضم (19) كلية تتوزع على مواقع عدة هي:

- موقع الجامعة: يضم (10) كليات هي:التربية للعلوم الإنسانية، والتربية للعلوم الصرفة، والعلوم، والهندسة، والحاسوب، والآداب، والقانون والعلوم السياسية، والإدارة والاقتصاد / رمادي، والعلوم الإسلامية/ رمادي، والتربية الرياضية.
- الموقع الطبي: يضم كليتي الطب وطب الأسنان في مركز مدينة الرمادي.
- الموقع الشرقي: يضم كليتي التربية للبنات والزراعة.
- موقع مدينة الفلوجة: يضم (4) كليات، وهي:القانون /فلوجه، الإدارة والاقتصاد/ فلوجة، الطب البيطري، العلوم الإسلامية / فلوجه.
- الموقع الغربي: يضم كلية التربية في القائم.

كما تضم الجامعة عددًا من المواقع الاستشارية والمراكز العلمية والبحثية، وتصدر العديد من المجلات العلمية المعتمدة في مختلف التخصصات.

3–2– معايير تقويم أهلية كليات جامعة الأنبار للحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي:

أعدت جامعة الأنبار من خلال قسم ضمان الجودة والاعتماد دليلاً باسم "نموذج تدقيق ضمان الجودة والاعتماد" عام 2011 ليتم اعتماده في تقويم الاعتماد الأكاديمي المؤسسي للجامعة وكلياتها في ضوء منهجية وأدلة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الصادرة عن اتحاد الجامعات العربية. وهو ليس وسيلة لمنح الاعتماد بل هو دليل يجري بموجبه تقويم الجامعة وكلياتها لتحديد مدى استيفائها لشروط ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي العام وفقًا لمنهجية اتحاد الجامعات العربية،

وليتم في ضوء ذلك تحديد الفجوات وفرص التحسن المستمر لتأهيل الجامعة وكلياتها لنيل الاعتماد الأكاديمي رسميًا. يوضح الجدول رقم (1) مقارنة بين محاور ومعايير ودرجات وعبارات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي لاتحاد الجامعات العربية ولجامعة الأنبار. ويلاحظ منه أن كلا المنهجين يعتمد ذات المحاور الأحد عشر المعتمدة من قبل اتحاد الجامعات العربية لمنح الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، وتعتمد الأهمية النسبية ذاتها (وزن المحور%) لكل محور في عملية التقويم. لكن هناك بعض الاختلافات التي يظهرها الجدول، ومنها الاختلاف في نظام الدرجات، وفي عدد العبارات المعتمدة لقياس كل محور وفق المقياس الثلاثي، وفي وجود معايير لكل محور وكل معيار يقاس من خلال مجموعة عبارات لدى اتحاد الجامعات العربية، في حين أن دليل جامعة الأنبار لم يظهر معايير فرعية في كل محور، وتم قياسه بصورته الإجمالية، وإن تضمنت عبارات المحاور تغطية لعموم المعايير الفرعية في دليل اتحاد الجامعات العربية. ولكن ذلك لا يقلل من أهمية الدليل المعد من قبل جامعة الأنبار لتقويم أهلية الجامعة وكلياتها للحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي.

3-3- نتائج الفحص والتقويم وفقًا لتقارير تقويم الأداء الذاتي من قبل الكليات:

يوضح الجدول رقم (2) نتائج التقويم وفقًا لتقارير التقويم الذاتي التي قدمت من قبل لجان التدقيق الداخلي في الكليات. وقم تم احتساب مستوى تحقيق المعايير للمحاور الأحد عشر للتقويم من خلال نسبة الدرجة التي حصلت عليها الكلية إلى الدرجة الكلية الممثلة لأساس المقارنة والبالغة (2400) درجة. ويتضح من الجدول رقم (2) الآتي:

أ- إن مستوى استيفاء معايير التقويم بصورتها الإجمالية للمحاور الأحد عشر للتقويم في كليات الجامعة، ووفقًا لرؤى الكليات ولجان التقويم الداخلي فيها، تراوحت بين (95%-42%) للكليات الخاضعة للتقويم البالغة (18) كلية.

ب- إن (17) كلية من مجموع (19) كلية استوفت أكثر من 50% من متطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي وفقًا لرؤياها الذاتية وتقييماتها الذاتية. وإن إحدى الكليات التي لم تبلغ هذا الحد لا يمكن الحكم عليها لعدم تقديم تقرير التقويم الذاتي لتشخيص حالتها.

ج- وفقًا لمعايير الاعتماد لاتحاد الجامعات العربية فإن عتبة القطع تتمثل في (65%).أي أن المؤسسة التعليمية التي تستوفي نسبة (65%) من المعايير مؤهلة للحصول على الاعتماد. ويلاحظ من الجدول أن (14) كلية من مجموع الكليات البالغة (19) كلية مؤهلة – وفقًا لتقييماتها الذاتية لنفسها – للحصول على الاعتمادية من تلك المنظمة.

يوضح الجدول رقم (3) نتائج التقويم الخارجي من قبل الجامعة للكليات في ضوء تقارير التقويم الذاتي المقدمة من قبلها والوثائق والمرجعيات المرفقة بها والتدقيق والفحص الميداني الذي قامت به لجنة التقويم الخارجي المشكلة من قبل الجامعة. ويتضح منه الآتي:

أ- إن مستوى استيفاء معايير التقويم بصورتها الإجمالية للمحاور الأحد عشر للتقويم في كليات الجامعة، ووفقًا لرؤيا لجنة التقويم الخارجي في الجامعة، تراوحت بين (71%-32%) للكليات الخاضعة للتقويم البالغة (18) كلية.

ب- إن ثماني كليات فقط – كما هو مبين في الجدول – من مجموع (19) كلية، استوفت 50% من متطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي أو أكثر وفقًا للتقويم الخارجي لها، كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (1)

مقارنة بين محاور ومعايير ودرجات وعبارات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي وضمان الجودة لاتحاد الجامعات العربية ولجامعة الأنبار

المحاور*	اتحاد الجامعات العربية				جامعة الأنبار***			
	عدد المعايير**	حدود الدرجة*	عدد العبارات*	وزن المحور %**	عدد المعايير	الدرجة	عدد العبارات	وزن المحور %
1- رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة وخططها.	10	51-6		5		120	10	5
مقياس رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة.			22					
مقياس جودة التخطيط في المؤسسة.			21					
2- القيادة والتنظيم الإداري.	4	26-6		10		240	20	10
مقياس القيادة الإدارية.			21					
مقياس جودة الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة.			33					
3- الموارد المالية والمادية والتقنية والبشرية.				10				10
مقياس جودة الموارد المادية.	81	168-56	24			80	10	
مقياس جودة الموارد المالية.	15	72-16	9			56	7	
مقياس جودة الموارد البشرية.	8	27-9	16			56	7	
مقياس جودة الموارد التقنية.	29	91-25	15			48	6	
مقياس جودة نظم المعلومات.			14					
4- أعضاء هيئة التدريس.	43	147-44	23	15		360	15	15
5- شئون الطلبة.	47	165-37	26	10		240	12	10
6- الخدمات الطلابية.				4		96	8	4
مقياس جودة الخدمات الطلابية.	17	45-9	16					
مقياس جودة المدن الجامعية.	12	49-13	20					
7-البرامج والمناهج الدراسية.				16				16
مقياس البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية.	31	108-35	42			176	11	
مقياس برامج الدراسات العليا.			23					
مقياس طرائق التدريس ومصادر العلم.			15			128	8	
مقياس جودة الكتاب الجامعي.	23	65-24	21			80	5	
مقياس جودة الخدمات المكتبية.			46		مدمج مع مقياس جودة الموارد التقنية			
8- البحث العلمي.	44	158-45	41	16		384	12	16
9- خدمة المجتمع.	40	152-40	37	6		144	8	6
10- التقويم.	5	20-5	51	5		120	15	5
11- الأخلاقيات الجامعية.	2	20-5		3		72		3
مقياس الأخلاقيات الجامعية.			40				8	
مقياس رضا المستفيد.			36		غير موجود			
المجموع	**141**	**1364-329**	**612**	**100**	**غير موجود**	**2400**	**162**	**100**

* الحاج وآخرون (2008): المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ص 4-346.

** مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية. (2010). دليل المعايير والأوزان للمؤشرات الكمية والنوعية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، الأردن، عمان، ص 12-155.

*** جامعة الأنبار/ قسم ضمان الجودة والاعتماد. (2011). نموذج تدقيق ضمان الجودة والاعتماد، العراق، ص 2-19.

جدول رقم (2)

نتائج التقويم وفقًا لتقارير التقويم الذاتي للكليات

م.	الكليات	درجة التقويم العليا (أساس المقارنه)	درجة التقويم الذاتي (الفعلية من قبل الكلية)	مستوى تحقيق المعايير (الفعلية/ المقارنة)	الملاحظات
1	الإدارة والاقتصاد /رمادي	2400	2274	%95	
2	الإدارة والاقتصاد / فلوجة	2400	2257	%94	
3	العلوم الإسلامية / فلوجة	2400	2254	%93	
4	قانون / فلوجة	2400	2153	%90	
5	التربية / القائم	2400	2139	%86	
6	الطب البيطري	2400	2062	%86	
7	التربية الرياضية	2400	2002	%83	
8	التربية للبنات	2400	1948	%81	
9	العلوم	2400	1942	%81	
10	الزراعة	2400	1847	%77	
11	التربية للعلوم الصرفة	2400	1831	%76	
12	الهندسة	2400	1819	%76	
13	الحاسوب	2400	1713	%71	
14	القانون والعلوم السياسية	2400	1570	%65	
15	العلوم الإسلامية / رمادي	2400	1423	%59	
16	التربية للعلوم الإنسانية	2400	1273	%53	
17	الآداب	2400	1060	%44	
18	طب الأسنان	2400	1003	%42	
19	الطب	2400	–	–	لم تقدم التقرير خلال الفترة المقررة

ج- ووفقا لمعايير الاعتماد لاتحاد الجامعات العربية وعتبة القطع البالغة (65%)، فإن ثلاث كليات فقط، كما هو مبين في الجدول، من مجموع الكليات البالغة (19) كلية مؤهلة للحصول على الاعتمادية من تلك المنظمة. وحقيقة الأمر أن الجامعة لم تضع أو تحدد في "نموذج تدقيق ضمان الجودة والاعتماد " الصادر عنها عتبة للقطع التي تعتبر الكلية – عندها أو أعلى منها – مستوفية لشروط الحصول على الاعتماد الأكاديمي. بل كان المنطلق الأساسي في تشخيص الانحرافات والفجوات لدى الكلية هو معيار التقويم الذي تُجرى من خلاله عملية التحسين والتطوير المستمرة. وتبعًا لذلك فإن قراءة النتائج لعملية التقويم من قبل الجامعة كانت في ذلك الاتجاه.

يوضح الجدول رقم (4) مقارنة بين نتائج التقويم الذاتي الداخلي للكليات والتقويم الخارجي من اللجنة المشكلة من قبل الجامعة. ويلاحظ منه الآتي:

جدول رقم (3)

نتائج التقويم الخارجي من قبل الجامعة للكليات

م.	الكليات	درجة التقويم العليا (أساس المقارنه)	درجة التقويم الخارجي (الفعلية من قبل الجامعة)	مستوى تحقيق المعايير (الفعلية / المقارنة)	الملاحظات
1	التربية للبنات	2400	1693	%71	
2	التربية / القائم	2400	1678	%70	
3	التربية للعلوم الصرفة	2400	1591	%66	
4	قانون / فلوجة	2400	1385	%58	
5	الهندسة	2400	1366	%57	
6	الإدارة والاقتصاد /رمادي	2400	1320	%55	
7	العلوم	2400	1224	%51	
8	التربية الرياضية	2400	1191	%50	
9	الآداب	2400	1129	%47	
10	الطب البيطري	2400	1127	%47	
11	الحاسوب	2400	1108	%46	
12	الزراعة	2400	1047	%44	
13	الإدارة والاقتصاد / فلوجة	2400	1020	%43	
14	التربية للعلوم الإنسانية	2400	941	%39	
15	العلوم الإسلامية / فلوجة	2400	871	%36	
16	العلوم الإسلامية / رمادى	2400	846	%35	
17	القانون والعلوم السياسية	2400	842	%35	
18	طب الأسنان	2400	772	%32	
19	الطب	2400	–	–	لم تقدم تقرير التقويم الذاتى خلال الفترة المقررة

جدول رقم (4)

مقارنة بين نتائج التقويم الذاتي الداخلي والتقويم الخارجي لكليات الجامعة

مستوى النتيجة	م.	الكليات	الدرجة العليا	نتائج التقويم				الإجراءات الموصى بها
				التقويم الذاتي		التقويم الخارجي		
مستوى جيد	1	التربية للبنات	2400	1948	%81	1693	%71	تحتاج إلى دعم للتأهيل للاعتماد المؤسسي خلال فترة 3– 6 أشهر
	2	التربية/ القائم	2400	2139	%86	1678	%70	
	3	التربية للعلوم الصرفة	2400	1831	%76	1591	%66	
مستوى مقبول	4	قانون/ فلوجة	2400	2153	%90	1385	%58	تحتاج إلى دعم أكبر للانتقال إلى مستوى أعلى ولتأهيلها للاعتماد المؤسسي تحتاج إلى فترة زمنية بين 18– 24 شهرا في الحد الأدنى
	5	الهندسة	2400	1819	%76	1366	%57	
	6	الإدارة والاقتصاد/ رمادي	2400	2274	%95	1320	%55	
	7	العلوم	2400	1942	%81	1224	%51	
	8	التربية الرياضية	2400	2002	%83	1191	%50	
	9	الآداب	2400	1060	%44	1129	%47	
	10	الطب البيطري	2400	2062	%86	1127	%47	
	11	الحاسوب	2400	1713	%71	1108	%46	
	12	الزراعة	2400	1847	%77	1047	%44	
	13	الإدارة والاقتصاد / فلوجة	2400	2257	%94	1020	%43	

تابع جدول رقم (4)– مقارنة بين نتائج التقويم الذاتي الداخلي والتقويم الخارجي لكليات الجامعة:

مستوى النتيجة	م.	الكليـــــات	الدرجة العليا	نتائج التقويم				الإجراءات الموصى بها
				التقويم الذاتي		التقويم الخارجي		
مستوى مقبول	14	التربية للعلوم الإنسانية	2400	1273	%53	941	%39	تحتاج إلى وقفة حقيقية من قبل الجميع للنهوض في أدائها إلى المستويات الأعلى ضمن برنامج عمل يحتاج إلى فترة زمنية أكبر من غيرها وخاصة المجموعة الطبية
	15	العلوم الإسلامية / فلوجة	2400	2254	%93	871	%36	
	16	العلوم الإسلامية/ رمادي	2400	1423	%59	846	%35	
	17	القانون والعلوم السياسية	2400	1570	%65	842	%35	
	18	طـــب الأسنـان	2400	1003	%42	772	%32	
	19	الطـــــب	2400	–	–	–	–	

اتجهت جامعة الأنبار إلى تصنيف الكليات في ضوء نتائج التقويم إلى ثلاث أصناف هي:

أ- المستوى جيد: خصص للكليات التي حصلت على نسبة 65% أو أكثر في استيفاء المعايير وفقًا للجنة التقويم الخارجي. ومثل هذه الكليات خصصت لها فترة (3–6) أشهر لإجراء التطوير والتحسين لتحقيق مستوى أعلى من استيفاء المعايير، ولزيادة فرصها في الحصول على الاعتماد الأكاديمي عند التوجه للحصول عليه رسميا من جهات خارج الجامعة. وقد خصت بهذا المستوى ثلاث كليات فقط، كما هو مبين في الجدول.

ب- المستوى مقبول: خصص للكليات التي حصلت على نسبة (أقل من 65% ولغاية 40%) في استيفاء المعايير وفقًا للجنة التقويم الخارجي. ومثل هذه الكليات خصصت لها فترة (18–24) شهرًا لإجراء التطوير والتحسين لتحقيق مستوى أعلى من استيفاء المعايير، ولزيادة فرصها في الحصول على الاعتماد الأكاديمي عند التوجه للحصول عليه رسميًا من جهات خارج الجامعة. وهي بحاجة إلى جهد ودعم أكبر من الصنف الأول لذلك الغرض. وقد خصت بهذا المستوى (10) كليات، كما هو مبين في الجدول.

ج- المستوى غير مقبول: خصص للكليات التي حصلت على نسبة أدنى من(40%) في استيفاء المعايير وفقًا للجنة التقويم الخارجي. ومثل هذه الكليات تحتاج إلى وقفة حقيقية من قبل الجميع للنهوض في أدائها إلى المستويات الأعلى ضمن برنامج عمل يحتاج إلى فترة زمنية أكبر من غيرها. وقد خصت بهذا المستوى ست كليات، كما هو مبين في الجدول.

هناك تباين واضح في درجات التقويم الذاتي الداخلي والتقويم الخارجي. وعند حساب المؤشرات الإحصائية من نتائج التقويم الداخلي والخارجي اتضح أن متوسط الدرجات التي حصلت عليها الكليات الثماني عشرة المشاركة في التقويم كانت (1809) في التقويم الداخلي مقابل (1175) في التقويم الخارجي، وكانت الانحرافات المعيارية للتقويمين على التوالي (2.398) و(6.284) على التوالي، وهو ما يؤشر قدرًا من الانحياز في التقويم الذاتي لرفع درجات التقويم. كما يوشر قدرًا أعلى من التجانس في التقويم الخارجي لانخفاض مؤشر التشتت (الانحراف المعياري) في حالة التقويم الخارجي عنه في حالة التقويم الداخلي. ووفقًا للبيانات في هذا الجدول، تم حساب معامل الارتباط البسيط للعلاقة بين درجات التقويم الداخلي والخارجي للكليات الثماني عشرة المشتركة في التقويم. وقد بلغ معامل الارتباط وفقًا لمعامل سبيرمان للرتب (0.414) وهو معنوي وذو دلالة إحصائية وفقًا لاختبار (t) عند مستوى معنوية أو دلالة (0.10). وذلك يعني أن هناك علاقة طردية بين نتائج التقويم الذاتي الداخلي والخارجي، أي أن الأولى تعطي مؤشرًا عن نتائج التقويم الخارجي.

يوضح الجدول رقم (5) نتائج التقويم الخارجي للكليات وفقًا لمحاور التقويم الأحد عشر. ولعل من منافع هذا التصنيف إظهار نقاط الضعف أو القوة في أداء الكليات، وبالتالي يمكن للكليات وإدارة الجامعة الاستفادة منه في عملية

التخطيط المستقبلية لأغراض التحسين والتطوير عند التخطيط في المستقبل. ويمكن إجراء تحليلات متنوعة منه. فعلى سبيل المثال يلاحظ منه الآتي:

أولاً– على مستوى الجامعة: المحاور التي حصلت على تصنيف (رديء) في الإنجاز هي المحاور الأسوأ في عملية التقويم على مستوى الجامعة وتراوحت نسبة المتحقق منها على مستوى الجامعة مقارنة مع متطلبات المعايير بين (34 %– 39 %)، ويجب أن تعطى اهتمامًا خاصًا من قبلها.

ثانيًا– على مستوى الكليات: فإن كل كلية يمكنها أن تنسب الدرجة التي حصلت عليها إزاء كل محور من محاور التقويم إلى الدرجة الكلية المخصصة لكل محور للتعرف على نسبة الإنجاز لها إزاء كل محور وتشخص المحاور التي كان أداؤها فيه هو الأسوأ لإعطاء الاهتمام الكافي في التحسين والتطوير، وهكذا لمختلف المحاور، مع ملاحظة الأهمية النسبية لكل محور في عملية التقويم. ويمكن ملاحظة مستوى الأداء لكل كلية إزاء كل محور في الشكل رقم (2) الذي يؤشر تصنيف الأداء إزاء كل محور ولكل كلية بتصنيف جيد، أو متوسط، أو رديء باستخدام رموز إشارة المرور.

جدول رقم (5)

نتائج التقويم الخارجي للكليات وفقًا لمحاور التقويم الأحد عشر

الكليات الجاري تقويمها فعليا (مرتبة تنازليًا وفق درجة التقويم الإجمالية لجميع المحاور)	الدرجات الفعلية للتقويم الخارجي وفقًا لمحاور التقويم الأحد عشر										
	الرؤية والرسالة 120	القيادة والتنظيم 240	الموارد 240	هيئة التدريس 360	شئون الطلبة 240	الخدمات الطلابية 96	المناهج والبرامج 384	البحث العلمي 384	خدمة المجتمع 144	التقويم 120	الأخلاقيات الجامعية 72
التربية للبنات	84	168	160	300	180	78	288	256	72	48	59
التربية القائم	90	180	168	240	180	42	304	256	99	60	59
التربية للعلوم الصرفة	78	156	140	264	170	48	208	176	45	40	50
قانون فلوجة	66	132	132	252	150	42	256	176	81	48	50
الهندسة	72	132	152	192	160	48	264	176	81	44	45
الإدارة والاقتصاد رمادي	72	108	148	168	150	30	208	256	99	40	41
العلوم	78	96	112	204	130	48	192	176	90	52	36
التربية الرياضية	72	120	120	192	140	24	216	128	45	32	54
الآداب	72	114	88	252	140	30	184	144	45	28	32
الطب البيطري	72	90	104	192	160	24	176	208	36	24	41
الحاسوب	84	120	120	156	170	30	176	80	72	36	32
الزراعة	66	48	124	204	160	24	168	112	63	28	50
الإدارة والاقتصاد–فلوجة	66	96	96	180	120	36	160	144	54	36	32
التربية للعلوم الإنسانية	60	90	100	168	110	24	152	128	36	28	45
العلوم الإسلامية فلوجة	66	140	120	132	60	24	168	64	36	16	45
العلوم الإسلامية رمادي	72	66	112	192	90	12	144	64	36	28	32
القانون والعلوم السياسية	48	66	120	180	110	18	144	64	36	24	32
طب الأسنان	42	54	76	144	70	12	192	64	45	28	45
المجموع	1260	1976	2198	3612	2450	594	3340	2672	1071	640	780
نسبة الإنجاز (%)*	%58	%46	%51	%57	%57	%34	%48	%39	%41	%37	%60
التصنيف لمستوى الإنجاز	جيد	متوسط	جيد	جيد	جيد	ردئ	متوسط	ردئ	متوسط	ردئ	جيد

18 كلية * مجموع الدرجة المخصصة للمحور الموضحة في أعلى العمود

*تم حساب نسبة الإنجاز لكل محور كما يلي: ---------- مجموع درجات التقويم لذلك المحور لجميع الكليات الموضح في مجموع العمود

الكليات	الأخلاقيات الجامعية	التقويم	خدمة المجتمع	البحث العلمي	المناهج والبرامج	الخدمات الطلابية	شئون الطلاب	هيئة التدريس	الموارد	القيادة والتنظيم	الرؤية والرسالة
التربية للبنات	*59	*48	*72	*256	*288	*78	*180	*300	*160	*168	*84
التربية القائم	*59	*60	*99	*256	*304	•42	*180	•240	*168	*180	*90
التربية للعلوم المصرفية	•50	•40	♦45	•176	•208	•48	*170	*264	*140	*156	*78
قانون فلوجة	•50	*48	*81	•176	*256	•42	*150	*252	•132	•132	•66
الهندسة	•45	•44	*81	•176	*264	•48	*160	•192	*152	•132	•72
الإدارة والاقتصاد رمادي	•41	•40	*99	*256	•208	♦30	*150	♦168	*148	•108	•72
العلوم	♦36	*52	*90	•176	♦192	•48	•130	•204	•112	•96	*78
التربية الرياضية	*54	•32	♦45	•128	•216	♦24	•140	•192	•120	•120	•72
الآداب	♦32	♦28	♦45	•144	♦184	•30	•140	*252	♦88	•114	•72
الطب البيطري	•41	♦24	♦36	*208	♦176	♦24	*160	•192	♦104	♦90	•72
الحاسوب	♦32	•36	•72	♦80	♦176	♦30	*170	♦156	•120	•120	*84
الزراعة	•50	♦28	•63	♦112	♦168	♦24	*160	•204	•124	♦48	•66
الإدارة والاقتصاد – فلوجة	♦32	•36	♦54	•144	♦160	•36	•120	♦180	♦96	•96	•66
التربية للعلوم الإنسانية	•45	♦28	♦36	•128	♦152	♦24	•110	♦168	♦100	♦90	•60
العلوم الإسلامية – فلوجة	•45	♦16	♦36	♦64	♦168	♦24	♦60	♦132	•120	*140	•66
العلوم الإسلامية– رمادي	♦32	♦28	♦36	♦64	♦144	♦12	♦90	•192	•112	♦66	•72
القانون والعلوم السياسية	♦32	♦24	♦36	♦64	♦144	♦18	•110	♦180	•120	♦66	♦48
طب الأسنان	•45	♦28	♦45	♦64	♦192	♦12	♦70	♦144	♦76	♦54	♦42

♦ مستوى رديء • مستوى متوسط * مستوى جيد

شكل رقم (2)

نتائج التقويم الخارجي للكليات وفقًا لمحاور التقويم على أساس رموز إشارة المرور

الاستنتاجات والتوصيات المقترحة:

الاستنتاجات:

مما تناوله البحث في شقيه النظري والعملي يبرز الآتي:

1- هناك تداخل بين مفهومي الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي على المستوى المفاهيمي النظري، ناهيك عنه على مستوى الممارسة والتطبيق. وقد يتم استخدامهمًا بصورة تبادلية كأنهما شيء واحد أو يقرن اسميهما أحدهما مع الآخر في الكثير من الأدبيات، خصوصًا تلك التي تعكس التجارب والممارسات و/ أو التي تصدر عن المتمرسين بالعمل في تلك المجالات دون توافر التخصص الأكاديمي العلمي لديهم في ذلك المجال المعرفي. ومع ذلك فمن الناحية المفاهيمية العلمية يمثل الاعتماد الأكاديمي شيئًا مختلفًا في الفلسفة والمضمون، مقارنة مع ضمان الجودة في التعليم العالي، ووفقًا لما تم التمييز بينهما في متن هذا البحث. وتبعًا لذلك فإن:

أ- الاعتماد الأكاديمي يتضمن استيفاء حد أدنى من المتطلبات، ويركز على المدخلات، وتهتم به منظمات حكومية أو هيئات غير حكومية محلية وغير هادفة للربحية، ويسعى لضبط اتجاهات المؤسسات التعليمية الخاصة المحلية

وفقًا لمسار يحقق المنفعة الاجتماعية ومستوى مقبولاً من الجودة، بالإضافة إلى توفير الشرعية والاعتراف بتلك المؤسسات من قبل المنظمات المختلفة في المجتمع وباقي المستفيدين وذوي العلاقة.

ب- أما ضمان الجودة فهي تطبيقات معروفة في علوم الإدارة وجاءت في سياق مراحل التطور لمفاهيم ومناهج الجودة، ولها ممارساتها في مجالات الصناعة ومجالات الخدمات المختلفة، وليست حكرًا أو ملازمة لخدمة التعليم العالي، والأساس فيها توفير نظام في المنظمة يضمن توافر مستوى الجودة المنشود في المخرجات. لذلك يشيع في عالم اليوم المنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية التي تمنح شهادة ضمان الجودة لأي نوع من المؤسسات الاقتصادية. وغالبًا ما تسعى المنظمات المختلفة للحصول عليها لأغراض تنافسية وتحقيق قدر من التفوق في السوق.

ج- إن ضمان الجودة في منهجيتها أكثر قدرة على تحسين وتطوير المؤسسات التعليمية والارتقاء بمستوى جودة مخرجاتها مقارنة مع الاعتماد الأكاديمي.

2- لم يشهد العراق تجربه واضحة مشهودة للاعتماد الأكاديمي ولا لضمان الجودة قبل عام 2003. لذلك لا تزال تجربته فتية في تلك المجالات. وهناك توجه جاد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق لتعزيز ودعم ورعاية وتحفيز هذه الممارسة لرفع مستوى رصانة التعليم العالي في العراق، وإزالة ما شابه من آثار خلال الفترة الماضية، للظروف التي مر بها العراق. وإن بدايات هذه التجربة تتركز حول حصول المؤسسات والبرامج التعليمية على شهادات ضمان الجودة من هيئات ومنظمات إقليمية أو دولية ومن خارج العراق.

3- باشرت جامعة الأنبار – كحالة دراسية من بين الجامعات العراقية – باشرت تجربتها وممارساتها وأنشطتها في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لتأهيل كلياتها والبرامج التعليمية المقدمة من قبلها للحصول على الاعتماد الأكاديمي وشهادات ضمان الجودة لمختلف الكليات والبرامج التعليمية. وفي مسيرتها تلك يمكن تمييز الآتي:

أ- تأسيس وإنشاء الهياكل الإدارية اللازمة للقيام ومتابعة الأنشطة الخاصة بالاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، على مستوى الجامعة وعلى مستوى التقسيمات الإدارية الأدنى منها. وتوفير الدعم اللازم لها في مختلف المجالات، اتساقًا مع التوجهات الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ذلك المجال.

ب- نشر الوعي وثقافة الجودة في مختلف مؤسساتها والعاملين فيها من كوادر علمية أو وظيفية، بالإضافة إلى التأهيل والتدريب للعاملين من ذوي العلاقة بأنشطة الحصول على الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

ج- إصدار دليل باسم " نموذج تدقيق ضمان الجودة والاعتماد " في ضوء منهجية وأدلة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الصادرة عن اتحاد الجامعات العربية. وهو ليس وسيلة لمنح الاعتماد بل هو دليل يجري بموجبه تقويم الجامعة وكلياتها لتحديد مدى استيفائها لشروط ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي العام، ليتم في ضوء ذلك تحديد الفجوات وفرص التحسين المستمر لتأهيل الجامعة وكلياتها لنيل الاعتماد الأكاديمي رسميًا.

د- ممارسة عملية التقويم الذاتي على مستوى جميع كليات الجامعة وتحليل نتائجها واستخلاص المؤشرات للتحسين والتطوير للحصول على الاعتماد رسميًا من الجهات أو الهيئات المتخصصة.

4- إن تجربة تقويم كليات جامعة الأنبار، المعروضة في هذا البحث، هي لأغراض الاعتماد الأكاديمي المؤسسي (أو العام) التي استندت إلى ركيزتي التقويم الذاتي الداخلي للكليات والتقويم الخارجي من قبل لجنة مشكلة على مستوى الجامعة يعد تجربة مميزة من حيث الممارسة ذاتها. أما النتائج التي أظهرتها حول جاهزية الكليات للحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي فقد أشارت إلى الآتي:

أ- إن جميع كليات الجامعة (مع الاختلاف في ذلك من كلية إلى أخرى) بحاجة لفترة قادمة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عامين (والبعض قد يتطلب أكثر من ذلك) لتأهيل وتطوير بعض الجوانب فيها، وفقًا لمحاور التقويم الأحد عشر ومدى إظهار نتائج التقويم لنسبة الإنجاز المتحققة فيها من حيث ارتفاعها أو تدنيها.

ب- إن نتائج التقويم الخارجي من قبل الجامعة قد تباينت كثيرًا عن نتائج التقويم الذاتي الداخلي للكليات، ومع ذلك فإن المؤشرات الإحصائية بينت أن نتائج التقويم الذاتي الداخلي كانت مؤشرًا ذا دلالة على نتائج التقويم الخارجي من قبل الجامعة.

ج- يمكن إجمال جوانب الضعف على مستوى الجامعة لأغراض الحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي في محاور: الخدمات الطلابية، البحث العلمي، التقويم. أما المحاور التي تقدمت فيها الجامعة على باقي محاور التقويم فهي: الرؤية والرسالة، الموارد، هيئة التدريس، شئون الطلبة، الأخلاقيات الجامعية. ولا بد من الرجوع إلى التفاصيل الواردة في متن البحث للتعرف على حالة كل كلية من الكليات وفقًا لمحاور التقويم.

التوصيات المقترحة:

بناء على ما تقدم يوصى بالآتي:

1- ضرورة إنشاء هيئة وطنية عراقية تختص بمنح الاعتماد الأكاديمي على المستوى المحلي، وذلك يتسق مع التوجهات الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق في خطتها الاستراتيجية للسنوات (2009-2013).

2- تشجيع الجامعات والكليات العراقية على مد الجسور وإقامة العلاقات والتعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية المختصة بالاعتماد الأكاديمي ومنح شهادة ضمان الجودة للاستفادة من خبراتها وإشراكها في تأهيل أي من الجامعات والبرامج التعليمية للحصول على الاعتماد الأكاديمي و/أو ضمان الجودة.

3- ضرورة اتجاه الجامعات العراقية لتأهيل ممارسين في شئون الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة من العاملين فيها لتعزيز قدراتها، وذلك من خلال البرامج التدريبية داخل وخارج العراق.

4- ضرورة استفادة المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية من تجارب بعضها في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة للتطوير المتبادل. ويمكن لجامعة الأنبار تقديم تجربتها في التقويم للمؤسسات التعليمية الحكومية التي لم تتح لها الفرصة للقيام بذلك.

5- ضرورة قيام جامعة الأنبار بإعداد الخطط التطويرية لكل كلية من كلياتها بالتنسيق مع عمادات الكليات ومساهمة العاملين في تلك الكليات، وذلك في ضوء نتائج التقويم الخارجي، لتصحيح مستوى الأداء إزاء كل محور من محاور

التقويم الأحد عشر وبوجه خاص المحاور التي أظهرت تدنيًا كبيرًا في الإنجاز ولها أهمية نسبية عالية بين محاور التقويم. وأن تعطى أهمية خاصة لكل من محاور: الخدمات الطلابية، البحث العلمي، التقويم.

6- تكرار تجربة التقويم لأغراض الاعتماد الأكاديمي المؤسسي في ضوء التقدم في تنفيذ الخطط التطويرية المشار إليها سابقًا. ويمكن في هذا المجال أن تُجرى تجربة التقويم لكلية منفردة أو عدد من الكليات، وليس بالضرورة كل كليات الجامعة مرة واحدة. وتعطى الأولية في تكرار التجربة للكليات التي أظهرت تدنيًا في مستوى الإنجاز.

7- مباشرة الجامعة بالإعداد لتجربة تقويم الاعتماد التخصصي لبعض البرامج، ويمكن إعداد جدول بالأسبقيات لتحديد البرامج التعليمية التي يجري التأهيل والتقويم لها قبل غيرها.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- الجلبي، سوسن شاكر مجيد. (2011). "ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسة التعليمية: الأهداف، الإجراءات، النتائج"، دراسة مقدمة إلى: ***مؤتمر رابطة جامعات لبنان*** بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي، في (29-30) نيسان.
- الحاج، فيصل عبد الله؛ سوسن شكري مجيد؛ وإلياس جريسات. (2008). ***المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد***. عمان، الأردن: اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة.
- الطائي، رعد عبدالله؛ وعيسى قدادة. (2008). ***إدارة الجودة الشاملة***. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر.
- العاجز، فؤاد نشوان. (2006). "تطوير التعليم الجامعي الفلسطيني في ضوء مفاهيم إدارة الجودة الشاملة"، ***المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية التربية***، جامعة الفيوم.
- جامعة الأنبار، قسم ضمان الجودة والاعتماد. (2011). ***نموذج تدقيق ضمان الجودة والاعتماد. الأنبار:*** العراق.
- حافظ، عبد الناصر علك. (2011). ***تصميم نظام لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي***، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.
- حسين، محمد. (2007). " الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية"، بحث مقدم إلى: ***اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، الجودة في التعليم العام***. القصيم 15-16 مايو.
- سليمان، عبد الرحمن. (2004). "الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في الملكة العربية السعودية: الأسس والمنطلقات"، بحث مقدم إلى: ***اجتماع عمداء كليات التربية في الرياض***، الرياض.
- مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية. (2008). ***دليل التقويم الذاتي والخارجي والاعتماد العام للجامعات العربية أعضاء الاتحاد***. ط2. عمان، الأردن: اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة.
- مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية. (2010). ***دليل المعايير والأوزان للمؤشرات الكمية والنوعية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد***. عمان، الأردن: اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة.
- مجيد، سوسن شاكر. (2012). ***التطور التاريخي لضمان الجودة في العراق***، الحوار المتمدن، محور التربية والتعليم، العدد: 3670 في 2012 / 3 / 17 ***http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp2aid=299415***
- همام، بدراوي زيدان. (2002). "جودة أداء إدارة مؤسسات التعليم العالي: ماهيتها- معاييرها- مؤشراتها"، بحث مقدم إلى: ***مؤتمر جودة أداء التعليم العالي في الوطن العربي***. الكويت: الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2009). ***الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي للسنوات 2009-2013***. العراق. ***http://www.mohesr.gov.iq/PageViewer.aspx2id=4***

ثانيا- مراجع باللغة الأجنبية:

- AS/NZS (Australian/New Zealand Standard) ISO 9000. (2006). ***Quality Management Systems - Fundamentals and Vocabulary***, http://www.defence.gov.au/jlc/Documents/DSCC/Australian%20Standard%20ISO%209000.pdf

- Canadian Information Centre for International Credentials (CICIC). (2012). ***Quality Assurance Practices for Postsecondary Institutions in Canada***, ***h***ttp://www.cicic.ca/510/fact-sheet-no-5.canada#top
- CRE. (2001). ***Towards Accreditation Schemes for Higher Education in Europe***, Lisboa/Oeiras.
- Eaton, Judith S. (2006). ***An Overview of U.S. Accreditation***. CHEA (Council for Higher Education Accreditation).
- Eaton, Judith S. (2011). ***An Overview of U.S. Accreditation***. CHEA (Council for Higher Education Accreditation).
- EQAVET (EU Quality Assurance in Vocational Education & Training) Website: ***Glossary –Q***. http://www.eqavet.eu/qa/gns/glossary/q/quality-assurance.aspx
- Eurostat. (2010). ***ESS Quality Glossary***, http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/pls/portal/! PORTAL.wwpob_page.show2_docname=2344300.PDF
- Haakstad, Jon. (2006). Accreditation and Quality Assurance; Accreditation as Quality Assurance: A Skeptical View1, Paper Presented at: ***The International Conference on the Legal Aspects of Quality Assurance and Accreditation***, hosted by the European Society for Educational Law and Policy at Salzburg, Austria, April.
- Hamalainen, K. and Others. (2001). ***Quality Assurance in the Nordic Higher Education***, ENQA (European Network for Quality Assurance in Higher Education), Occasional Papers 2, Helsinki.
- Hayward, Fred M. (2006). "Quality Assurance and Accreditation of Higher Education in Africa", Paper Presented at: ***The Conference on Higher Education Reform in Francophone Africa:Understanding the Keys of Success***, June 13-15, Ouagadougou, Burkina Faso
- Huisman, Jeroen and Jan Currie. (2004). "Accountability in Higher Education: Bridge Over Troubled Water 2", ***The International Journal of Higher Education and Educational Planning***, V.48, No. 4, PP. 529-551, Dec.
- Murray, F. B. (2001). **"**From Consensus Standards to Evidence for Claims: Assessment and Accreditation in the Case of Teacher Education", in Ratcliff, J. L., Lubinescu, E. S. & Gaffney, M. A. (Eds.), 2001, ***New Directions for Higher Education: How Accreditation Influences Assessment***, No. 113 April 2001, New York, Jossey-Bass.
- National Assessment and Accreditation Council, Commonwealth of Learning (2006). ***Quality Assurance in Higher Education: An Introduction***. Canada
- Nauta, Primiano and Others (eds**.**). ***(2004). Accreditation Models in Higher Education Experiences and Perspectives,*** ENQA Workshop Reports 3
- Quality Assurance & Accreditation Project (QAAP). (2004). ***The Quality Assurance and Accreditation Handbook for Higher Education in Egypt***, Arab Republic of Egypt, Projects Management Unit, Higher Education Enhancement Project.
- Tuck, Ron. (2007). ***An Introductory Guide to National Qualifications Frameworks: Conceptual and Practical Issues for Policy Makers, Skills and Employability Department***, International Labour Office (ILO), http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/2007/107B09_57_engl.pdf
- Vlasceanu, Lazar; Laura Grunberg and Dan Parlea. (2007). ***Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms and Definitions***, Editors: Melanie Seto & Peter J. Wells, Bucharest

The Readiness of Iraqi Universities For Accreditation and Quality Assurance "Case Study at Alanbar University"

Prof. Raad Abdallah Al – Taie
Administration and Economic College
Baghdad University

Abdelsalam Hussein
Administration and Economic College
Alanbar University

Republic of Iraq

ABSTRACT

Research is concerned with theoretical foundation of accreditation and quality assurance in higher education. It also concerned with analyze experience and results of check and evaluation the merit of colleges, in one Iraqi university, to get accreditation in accordance with standards of Association of Arab Universities (AARU).

There are many objectives for the study: present and discuss conceptual and theoretical frameworks for accreditation and corresponding concepts, particularly quality assurance in higher education, analysis trends of development at accreditation practices in higher education in Iraq, and assessment the process of check and evaluation merit of colleges of one Iraqi universities (Alanbar University as a case study) to get accreditation.

The most important conclusions are: there is overlap between the concepts of accreditation and quality assurance in higher education at the theoretical concepts level and at practices level, real experience of Iraq in the field of accreditation originate after 2003 and it focused on obtaining accreditation from outside Iraq, from prominent regional and international organizations, and the experience of Alanbar University in check and evaluation the merit of its colleges to get institutional accreditation was distinctive from many aspect, especially in its contribution for planning to development and improvement.